تضافر الجهود الخيرة .. وتراص الصفوف في وطن الـ 22 من مايو العظيم طريق النهوض والبناء والازدهار

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية لدى لقائه القيادات العسكرية والأمنية في المنطقة الجنوبية :

أبناء القوات المسلحة والأمن لهم دور وطني في التصدي للأصوات النشاز التي تسيء للوطن

الوحدة محمية بفضل الله وإرادة الشعب ومؤسساته الدستورية

الأجهزة الأمنية يجب أن تكون تحت إمرة السلطة المحلية

الديمقراطية مسؤولية وطنية وتنافس شريف من أجل خدمة الوطن

المتضررون من منع حمل السلاح قلة من أصحاب المظاهر والعنتريات والمصالح الضيقة

اليمن انتهجت الديمقراطية التعددية وعلينا أن نصون هذه التجربة

عدن / سبأ :

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن القيادات العسكرية والأمنية بالمنطقة العسكرية الجنوبية.

حيث جرى مناقشة العديد من القضايا والموضوعات التي تهم مسيرة البناء والتحديث في القوات المسلحة والأمن والواجبات والمهام المناطة بهم لخدمة الأمن والاستقرار بالإضافة إلى القضايا المتصلة بالمتقاعدين العسكريين والأمنيين والمعالجات التي تمت لتلك القضايا.

وقد تحدث فخامة الأخ الرئيس مشيداً بالجهود المبذولة في مجال البناء والتحديث للمؤسسة الوطنية الكبرى القوات المسلحة والأمن وتعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن.

وتطرق الأخ الرئيس إلى ما تم بشأن معالجة قضايا المتقاعدين.. موضحاً بأن الدولة اعتمدت 80 مليار ريال لمعالجة قضايا المتقاعدين وتسوية الأجور والمرتبات في الجهازين العسكري والمدني والأمني.

كما تم اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالتسويات ومنح الرتب وإعادة المنقطعين إلى الخدمة في صفوف القوات المسلحة والأمن.

وقال إن المتقاعدين هم أبناؤنا وإخواننا ونحن نقدر لهم جهودهم التي بذلوها أثناء فترة خدمتهم وأدائهم واجبهم الوطني ، مستعرضاً مع الإخوة القيادات العسكرية والأمنية العديد من التطورات والقضايا التي تهم الوطن وخاصة في المرحلة الراهنة، منوهاً بدور أبناء القوات المسلحة والأمن في أدائهم لواجباتهم الوطنية، والتصدي لكل الأصوات النشاز التي تحاول الإساءة للوطن عبر إثارة الفتن أو الإضرار بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي العام والوحدة الوطنية.

مشيراً بأن من يقومون بذلك هم عناصر محدودة موتورة فقدت مصالحها وهي تسعى لتنفيذ أجندة خاصة لمن يروجون لمشاريع مشبوهة قديمه سبق للشعب أن تصدى لها وقدم في سبيل ذلك تضحيات غالية وجسيمة وهي مشاريع خائبة تحاول النيل من مبادئ ومكاسب الثورة اليمنية العظيمة 26 سبتمبر و14 أكتوبر والثلاثين من نوفمبر ومن ذلك الإنجاز التاريخي العظيم الذي حققه شعبنا في 22 من مايو 1990م.

وقال فخامة الأخ الرئيس : لا خوف على وحدتنا إطلاقاً فالوحدة وجدت لتبقى وهي محمية بفضل الله وإرادة الشعب اليمني ويقظة مؤسساته الدستورية وفي المقدمة القوات المسلحة والأمن ، مؤكداً أهمية أن يضطلع الجميع بمسئولياتهم وواجباتهم وان يكون منتسبي القوات المسلحة والأمن هم القدوة في الانضباط وأداء الواجبات واحترام النظام والقانون وتجنب أي سلبيات أو تجاوزات تسيء إليهم وإلى القوات المسلحة والأمن.. مشيراً بأن بلادنا قد انتهجت الديمقراطية التعددية التي تكفل للجميع التعبير عن آرائهم بكل حرية.

وقال علينا أن نصون هذه التجربة الرائدة وتطويرها ونجعل منها وسيلة للبناء والتطوير وخدمة المصلحة الوطنية وتجنب الممارسات التي تسيء للوطن وتشوه هذه التجربة وتنحرف بها، فالديمقراطية مسؤولية وطنية وتنافس شريف من اجل خدمة الوطن.

وقال فخامته إن الأجهزة الأمنية يجب أن تكون تحت أمرة السلطة المحلية ممثلة برئيس السلطة المحلية لأداء المهام والواجبات المناطة بها في ضبط الأمن والاستقرار والسكينة العامة ومكافحة الجريمة والتصدي لكافة أعمال التهريب التي تضر بالاقتصاد الوطني وكافة المهام المتصلة بتطبيق النظام والقانون.. مؤكدا على ضرورة التكامل والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في أداء تلك المهام وبما يخدم المصلحة العامة.

وأشار الأخ الرئيس إلى الإجراءات المتخذة من اجل منع حمل السلاح في المدن في إطار عملية تنظيم حمل السلاح تطبيقا للقانون.. منوها بما حققته الجهود المبذولة في هذا المجال من نجاحات كبيرة ..مشددا على أهمية مواصلة تنفيذ تلك الإجراءات بحزم وعدم التراجع عنها إطلاقاً وبما يحقق أهداف التنمية والاستثمار ويخدم المصلحة العامة.. مشيراً إلى ما أثارته تلك الإجراءات من ارتياح كبير في أوساط الرأي العام الذين تفاعلوا معها وتعاونوا مع الأجهزة الأمنية.

كما أكد الأخ الرئيس أهمية أن تعمل الأجهزة الأمنية على تنفيذ تلك الإجراءات بكفاءة واقتدار في ممارستها لمهامها وواجباتها والوقاية من الجريمة قبل وقوعها وان تعمل كل ما من شانه خدمة المواطنين سواء في الجوازات أو المرور أو الأحوال المدنية أو في نقاط التفتيش أو المنافذ البرية والبحرية أو الجوية، مشيراً بان المتضررين من هذه الإجراءات هم قلة قليلة من أصحاب المظاهر والعنتريات والمصالح الضيقة الذين يحلو لهم الظهور مع المرافقين المسلحين من اجل السطو على الأرض والحصول على المال الحرام ومخالفة النظام والقانون، ومثل هؤلاء يجب التصدي لهم وتطبيق النظام والقانون على الجميع ودون استثناء .

كما أكد فخامته أهمية التوعية المستمرة في صفوف القوات المسلحة والأمن من خلال إلقاء المحاضرات التوعوية والتثقيفية التي تعزز من الروح المعنوية لدى منتسبي القوات المسلحة والأمن وتوعيتهم بالمستجدات الوطنية والقضايا والمعارف التي تهمهم في ممارستهم لواجباتهم ..متمنيا للجميع التوفيق والنجاح في أدائهم لمهامهم ولما فيه خدمة الوطن .

بمبلغ مليار ريال سعودي موزع على عدد من القطاعات

الحكومة تقر الاتفاقات التمويلية الموقع عليها في ختام دورة مجلس التنسيق اليمني السعودي

الموافقة على إنشاء مستشفى جديد بعدن

تكليف وزير الصحة ومحافظ عدن بتسريع إنزال مناقصة إعادة تأهيل مستشفى الوحدة

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس نتائج أعمال الدورة الـ 18 لمجلس التنسيق اليمني السعودي المنعقدة بالعاصمة السعودية الرياض خلال يومي 13 و14 نوفمبر الحالي، حيث اقر الاتفاقيات التمويلية التي تم التوقيع عليها في ختام اجتماعات الدورة بمبلغ إجمالي يصل إلى مليار ريال سعودي موزعة على قطاعات الصحة العامة والتعليم الفني والمهني والكهرباء، إضافة إلى الموافقة على اتفاقيات وبرامج تنفيذية للتعاون في مجالات القضاء والبيئة والثروة السمكية والزراعة والنقل الجوي والثروات المعدنية والتعليم العالي.

وكلف المجلس نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الشؤون القانونية والوزراء المعنيين بتلك الوثائق اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال الإجراءات القانونية بهذا الشأن ، وبحيث يتولى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية متابعة تنفيذ ما تضمنته تلك الاتفاقيات والبرامج التنفيذية وموافاة المجلس بالنتائج أولا بأول.

وثمن المجلس النتائج المتميزة التي خرجت بها اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي في دورته الـ18 على صعيد تعزيز الروابط الأخوية بين الشعبين والبلدين الشقيقين الجارين في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية والأمنية .. منوها بالدور الريادي للمملكة العربية السعودية الشقيقة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليمنية وتصدرها لقائمة المانحين .. مشيرا إلى ان ذلك يجسد خصوصية ومتانة العلاقات الأخوية ومستوى التعاون المتميز ويعكس في نفس الوقت حكمة القيادتين السياسيتين بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وحرصهما على إرساء أسس قوية لشراكة طويلة المدى بين البلدين وتعزيز توجه اليمن للاندماج مع إخوانه في الجزيرة والخليج.

وأعرب المجلس عن تطلعه إلى بذل المزيد من الجهود ومواصلة تعزيز العمل الأخوي المشترك خلال الفترة المقبلة بما ينسجم وخصوصية العلاقات الأخوية اليمنية السعودية وطابعها الاستراتيجي .

وأكد المجلس على ضرورة تفعيل لجنة المتابعة الفنية المشتركة المنبثقة عن مجلس التنسيق للقيام بعملية التواصل والمتابعة المستمرة لما يتم الاتفاق عليه بين البلدين على مدار العام والرفع بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر حول نتائج المتابعة وما يستجد بهذا الشأن أولا بأول.

وناقش المجلس تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى تنفيذ المشاريع الممولة من القروض والمساعدات والمعونات والمنح والهبات الخارجية للعام 2006م وحتى النصف الأول من العام الجاري .

حيث أوضح التقرير حصول اليمن خلال العام الماضي على قروض ميسرة لتمويل برامج ومشروعات التنمية بمبلغ إجمالي / قدرة (331) مليون دولار وتسهيلات تمويلية بمبلغ مليار و 100 مليون دولار خصصت لعدد من المشاريع في قطاعات الطرق والكهرباء والزراعة والري وغيرها من المجالات .. مشيرا إلى إن إجمالي القروض التي تم الحصول عليها خلال النصف الأول من العام الجاري وصلت إلى 295 مليوناً و 500 ألف دولار تم تخصيصها لقطاعات التعليم المهني والتعليم العالي وشبكات الأمان الاجتماعي والتخفيف من الفقر والإنشاءات والنقل والصحة والزراعة .

ونوه التقرير بالتقدم الذي طرأ على عملية السحب من القروض حيث بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة خلال العام 2006م 339 مليوناً و 658 ألفا و 20 دولار مقارنة بـ290 مليوناً و 951 ألفاً و 897 دولار تم سحبها خلال العام 2005م .. مشيرا في نفس الوقت إلى ان إجمالي السحب خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ 176 مليون دولار .

وأوضح التقرير إن إجمالي القروض الجارية من مختلف المصادر والبالغة مليارين و 902 مليون دولار حتى منتصف العام 2007م إلى جانب إجمالي المستخدم منها حتى نفس التاريخ والبالغ ملياراً و 115 مليوناً و 152 ألفاً و 977 دولاراً وبنسبة 42ر8 بالمئة من إجمالي القروض .

وتضمن التقرير المشاريع المتعثرة الممولة من القروض و المساعدات والهبات الخارجية على مستوى عدد من الجهات وأسباب تعثرها مع المقترحات اللازمة لتجاوزها وضمان استكمال تلك المشاريع .

وقد ثمن المجلس جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي في إعداد هذا التقرير التقييمي، وأكد على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات كل فيما يخصها اتخاذ كافة ما ورد في التقرير من توجيهات وإجراءات وتصحيح الاختلالات اينما كانت، والعمل على إعداد برنامج زمني محدد للمعالجة وتقديمه إلى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة التنفيذ خلال فترة أقصاها 60 يوما من تاريخه .

وشدد المجلس على الوزراء المعنيين اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتسريع في استكمال تنفيذ المشاريع المتعثرة وخاصة في قطاعات الكهرباء والأشغال العامة والطرق والمياه والبيئة والصرف الصحي والنقل والتعليم الفني والمهني وبحيث تقوم الجهات المعنية في تلك الجهات بمتابعة وتقييم سير تنفيذ المشاريع التابعة لها وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتقارير الدورية منسوخة إلى وزارة المالية ومتضمنة ما تم اتخاذه من إجراءات ومعالجات حيال القضايا والمشاكل التي تعترض سير التنفيذ .

كما شدد المجلس على جميع الجهات عدم التقدم إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي باي طلب لاعتماد اي مشروع او التفاوض بشأنه إلا بعد التأكد من استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والتصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات للمشروع مع التأكيد على التحري والتدقيق في اختيار الشركات الاستشارية الكفؤة وعدم التعاقد مع أي شركة ذات مستوى متدن او سبق التعامل معها وثبت عدم كفاءتها وضعفها .

واطلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بشأن معالجة الأوضاع الصحية بمحافظة عدن وتطوير مستوى الخدمات الصحية .

وأقر المجلس المقترحات والتوصيات المقدمة من قبل اللجنة، حيث وافق على رفع مخصصات النفقات التشغيلية لمستشفيات محافظة عدن إلى مبلغ 195 مليون ريال بواقع 16 مليوناً شهريا وفي إطار موازنة وزارة الصحة العامة والسكان، إضافة إلى اعتماد 15 مليون ريال لصيانة مستشفى الجمهورية بعدن ولمرة واحدة .

وشكل المجلس لجنة وزارية لإعداد مشروع قرار بإنشاء هيئة مستشفى الجمهورية بعدن ولائحتها التنظيمية إلى جانب الموافقة على إنشاء مستشفى جديد إلى جانب مستشفى الجمهورية بسعة 100 سرير .

واقر المجلس إعطاء الاستقلالية المالية لمستشفيات المحافظة المركزية وإنشاء وحدات حسابية مستقلة لكل مستشفى .

وكلف المجلس وزير الصحة العامة والسكان ومحافظ عدن سرعة استكمال الإجراءات القانونية لإنزال مناقصة إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى الوحدة بعدن في ضوء المبلغ المعتمد لذلك .

ووافق المجلس على بروتوكول التعاون الموقع بين وزارة الثقافة والمعهد الايطالي لافريقيا والشرق وتنظيم بروتوكول تعاون بين الطرفين في مجال دراسة التراث الثقافي اليمني في المواقع الأثرية وإيجاد الأعمال اللوجستية والإنشائية خلال الحفريات إلى جانب التعاون في عملية الترويج والنشر لنتائج البحوث الأثرية ونشاطات الترميم وغيرها من المسائل المعززة لجهود الطرفين في هذا المجال .

ووجه المجلس وزير الشؤون القانونية والثقافة باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

واستمع المجلس الى تقرير وزير الاتصالات وتقنية المعلومات حول الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المكلفة لمعالجة الإشكالات التي كانت تواجه مشروع المشغل الثالث للهاتف الجوال نظام (جي اس ام).. وأشاد المجلس بهذا الخصوص بالجهود التي بذلتها اللجنة في هذا الجانب لما تمثله هذه الإجراءات من أهمية في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في اليمن لدى المستثمرين

وتحفيزهم للاستثمار في بلادنا.

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول مشاركته في الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقدة في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال شهر أكتوبر المنصرم وعلى تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن مشاركته في الاجتماع الـ 16 لمجلس الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل و الملاريا المنعقد بمدينة كنمنج الصينية يومي 12 و 13 نوفمبر الجاري وعلى تقرير وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مشاركتها في أعمال الدورة ال 24 لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الرياض خلال الفترة من 11 وحتى 14 نوفمبر الحالي .